

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على اتفاق حكومي جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا
على إنشاء لجنة مشتركة مصرية تركية و الموقع في القاهرة

بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ،

قررت :

(مادة وحيدة)

ووأقى على اتفاق حكومي جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا والموقع في القاهرة
بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٨ لإنشاء لجنة مشتركة مصرية تركية ، وذلك مع التحفظ بشرط
التصديق .

صدر بنياسة الجمهورية في ١٥ شوال سنة ١٤٠٨ (١٩٨٨)

حسني مبارك

اتفاق

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تركيا
بشأن إنشاء لجنة مشتركة مصرية تركية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية التركية أخذتا في الاعتبار الروابط
التاريخية والثقافية النابعة من التاريخ والقيم المعنوية والفهم المشترك بين البلدين وإدراكا
منهما لضرورة تدعيم التعاون القائم بينهما في جميع المجالات وتأكيدا لضرورة المحافظة
على الجهد القائم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية المشتركة التي سكلت في إطار اتفاق التعاون
الاقتصادي والفنى الموقع بين البلدين .

فقد اتفقنا على ما يلى :

(المادة الأولى)

تشأبأ لجنة مشتركة مصرية تركية، من أجل تدعيم علاقات التعاون القائمة بين البلدين
في جميع المجالات لتحقيق المصالح المشتركة للدولتين .

(المادة الثانية)

مع عدم الإخلال بعمل اللجنة المصرية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفنى
والتجارى، تقوم اللجنة المنصوص عليها في هذا الاتفاق بإلإحراء تقييم عام وإعداد التوجيهات
لجميع مجالات التعاون .

(المادة الثالثة)

تنظر اللجنة المصرية التركية المشتركة من أجل تحقيق أهدافها على الأخص فيما يلى :

(أ) تحديد الإطار العام للعمل من أجل تحقيق التعاون الثنائى في جميع المجالات .

(ب) إعداد وصياغة المقترنات فى صورتها النهائية المتعلقة باقتراحات وبرامج العصر
الى تختص بالتعاون الثنائى .

- (ج) متابعة تنفيذ الاتفاقيات بين البلدين بهدف ضمان تطبيقها الفعال
- (د) تشجيع تبادل الزيارات والاتصالات على جميع المستويات الممكنة وتبادل المعلومات بين البلدين .
- (ه) اقتراح وتحديد مجالات وأشكال وطرق جديدة من أجل تشجيع وتنمية التعاون بين البلدين .
- (و) إجراء المشاورات حول كافة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ، وتنسيق وتطوير إجراءات التعاون الثنائي .

(المادة الرابعة)

تجتمع اللجنة المشتركة المصرية التركية سنويا في أنقرة والقاهرة بالتناوب برئاسة وزيري خارجية البلدين ، على أن يحدد جدول الأعمال لكل اجتماع قبل انعقاده عن طريق القنوات الدبلوماسية .

(المادة الخامسة)

تقوم اللجنة المشتركة المصرية التركية في حدود اختصاصها بإعداد تقرير يتم الاتفاق عليه عقب كل اجتماع ، وصياغة التوصيات التي ترفع إلى حكومتي الدولتين .

(المادة السادسة)

يجوز للجنة المشتركة المصرية التركية تشكيل لجان فرعية كلما دعت الضرورة لذلك لبحث مجالات محددة للتعاون ، على أن تقدم اللجان الفرعية تقاريرها عن أعمالها إلى اللجنة المشتركة .

(المادة السابعة)

يكون اجتماع اللجان الفرعية بناء على اتفاق الطرفين ، ويقع لها دعوة رسميين آخرين أو خبراء أو مستشارين للاشتراك في اجتماعاتها كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

(المادة الثامنة)

يكون أداء اللجنة المشتركة المصرية التركية لانعماطها يتفق والقواعد المعمول بها في البلدين ويكون لها وكذلك لجان الفرعية وضع القواعد والإجراءات الازمة لإدارة أعمالها فيطبقها لخصوص هذا الاتفاق.

(المادة التاسعة)

يفصل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات ويجدد تلقائياً لمدة متناوبة كل منها سنة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائه قبل انتهاء مدة بستة أشهر على الأقل.

ويجوز تعديل هذا الاتفاق بموافقة الطرفين.

يخضع هذا الاتفاق لموافقة السلطات المختصة في البلدين وفقاً لقوانينهما المحلية ويدخل حيز النفيذ من تاريخ تبادل المذكرات الدالة على ذلك.

تحرر في القاهرة يوم الأحد ١٤ من فبراير ١٩٨٨ من نسختين أصلتين باللغات العربية والتركية والإنجليزية لها نفس الحجية وعند الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي.

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

د. عاطف صدقى

رئيس مجلس الوزراء

عن

حكومة جمهورية تركيا

تورجوت أوزال

رئيس الوزراء

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٨ وال الصادر بتاريخ ٣١ مايو عام ١٩٨٨ بشأن الموافقة على اتفاق حكومي جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا على إنشاء لجنة مشتركة مصرية تركية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٨ :

قرر :

(مادة وحيدة)

يلنشر في الجريدة الرسمية اتفاق حكومي جمهورية مصر العربية وجمهورية تركيا على إنشاء لجنة مشتركة مصرية تركية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٨٨ ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/٦/٢٢

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد